المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

حقوق الإنسان

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - شوال/ذوالقعدة 1441هـ - يونيو 2020م (ISSN 2210 - 1276)

10 سنوات
عقدٌ من الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان

#اجتماعات_مجلس_المفوضين_واللجان

مجلس مفوضي "الوطنية لحقوق الإنسان" يعقد اجتماعه الثالث عشر عن بعد

عقد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي الثالث عشر عن بعد برئاسة الآنسة ماريا خوري، حيث اعتمد محضر الاجتماع السابق وجدول أعمال الاجتماع المتكون من 14 بندا، وتم استعراض المستجدات المتعلقة بتنفيذ وإصدار التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2019، بالإضافة الى الاستماع الى تقارير رؤساء اللجان النوعية الدائمة عن أعمال تلك اللجان وإنجازاتها خلال الفترة الماضية.

واستعرضت رئيسة المجلس ما قامت به المؤسسة خلال الفترة الماضية في متابعة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها مملكة البحرين للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتم اعتماد تقرير المؤسسة الخاص بزيارة مراكز العزل والعلاج والحجر الصحي الاحترازي، وملاحظاتها فيما يتعلق بتوافق الإجراءات المتخذة مع مبادئ حقوق الانسان.

يتبع ص 2 -

تكملة من ص ١

كما استعرض المجلس دور المؤسسة الإعلامي لتوعية المواطنين والمقيمين بصفة عامة، والعمالة الوافدة بصفة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الاحترازية التي تطبقها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا، والميداني للتأكد من مدى تمتعهم بالحقوق الأساسية في ظل ظروف جائحة كورونا.

من جانب آخر، أقر مجلس المفوضين مقترح لإقامة برامج توعوية عن بعد بالتعاون مع السفارات والبعثات الدبلوماسية ومؤسسات المجتمع المدني، تهدف إلى نشر الوعي بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية الهادفة إلى الحد من انتشار فيروس كورونا، إضافة الى الموافقة على مقترح عقد ندوة حول تأثير الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا على التمتع بحقوق الإنسان ، حيث تم تكليف أعضاء المجلس بوضع محاور لتلك الفعاليات والبرامج تمهيدا لإقرارها والبدء في تنفيذها خلال الفترة القادمة، فضلا عن إقرار المجلس لمقترح مشروع إعداد فيديو تربوي وتثقيفي وتوعوي للأطفال حول أهمية المحافظة على البيئة وحمايتهم من العمالة، بمشاركة من أعضاء مجلس المفوضين كل حسب اختصاصه، ووضع آلية للتنفيذ.

وفي ختام الاجتماع، اطلع مجلس المفوضين على تقرير عمل الأمانة العامة للربع الأول من عام 2020، وتم اعتماده، وقدم المجلس شكره للأمانة العامة على الجهود الداعمة لعمل المجلس في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الخامس عشر عن بعد

عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الخامس عشر عن بعد، برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي، حيث ناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، بالإضافة إلى مناقشة تقريرها حول عمالة الأطفال والمعد في ضوء تقرير وزارة العمل الأمريكية.

واستكمالا لما انتهت إليه اللجنة في اجتماعها السابق والمتعلق بأهمية التنسيق لعقد فعالية طاولة مستديرة حول واقع سكن العمال وأثره على انتشار جائحة كورونا، وذلك عند مناقشة مقترحاتها وتصوراتها للفعاليات التي تعتزم المؤسسة الوطنية التنسيق لعقدها خلال العام الجاري، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد أكدت اللجنة على أهمية وضع تصور يهدف إلى إلزام أصحاب الأعمال باتباع معايير حقوق الإنسان في الأماكن المخصصة لسكن العمال والتأكد من توافر جميع اشتراطات الأمن والسلامة في مساكن تلك الفئة، فضلا عن العمل على إيجاد آلية يتم من خلالها حث الجهات المعنية بتنظيم علاقات العمل بين العمال وأصحاب الأعمال في تفعيل دورها الرقابي والعمل على إجراء زيارات تفتيشية لتلك المساكن للتأكد من توافر حقوق الإنسان المختلفة لهؤلاء العمال.

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه التاسع عشر عن بعد

عقد مكتب مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه التاسع عشر عن بعد برئاسة الآنسة ماريا خوري رئيسة مجلس المفوضين وعضوية السيد خالد الشاعر نائب الرئيس والدكتور بدر محمد عادل رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق.

وقد استعرضت رئيسة المجلس ما قامت به المؤسسة خلال جائحة كورونا من زيارات ميدانية الى أماكن الاصلاح والتأهيل ومتابعة الشكاوى ذات العلاقة بتأثير الاجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة على تمتع الأفراد بحقوق الإنسان، واصدار بيانات وأخبار في ذات الشأن، إضافة إلى الرسائل التوعوية التي نشرتها عبر حساباتها على برامج التواصل الاجتماعي.

وخلال الاجتماع، تطرق المكتب إلى تقرير نتائج الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى مراكز العزل والعلاج والحجر الصحي الاحترازي، للتعرف على الجهود الوطنية لمكافحة فيروس الكورونا (كوفيد-19)، ومقابلة عدد من أفراد الكادر الطبي والأشخاص المعزولين والمحجورين، حيث تم اعتماد التقرير وسيتم رفعه إلى الجهة المعنية خلال الأيام القادمة.

كما تم التطرق إلى الطلب الوارد من مقررة الأمم المتحدة الخاصة بمسألة العنف ضد المرأة حول مدى تأثير فيروس كورونا على قضايا العنف المنزلي ضد المرأة، وأوضحت خوري بأنه تمت مخاطبة عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني للحصول على معلومات بشأن ذلك، وتم الاتفاق في الاجتماع على قيام رؤساء اللجان النوعية الدائمة في المؤسسة بإدراج بند حول وضع مقترحات للعمل في المرحلة القادمة والمتعلقة بالعمالة الوافدة ومسؤولياتها وطرق حمايتها، إضافةً إلى مسؤولية أصحاب العمل، وافادة مكتب مجلس المفوضين بتلك المقترحات لعرضها في الاجتماع القادم للمكتب، كما قدمت رئيسة المجلس موجزا عما دار خلال الاتصال المرئي مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول تطوير العمل والتعاون التقني الذي سيقدمه المنتدى لدعم عمل المؤسسة في ظل هذه الظروف.

وفي نهاية الاجتماع اعتمد مكتب المجلس مقترح الأمانة العامة لخطة العمل في مجال التدريب والتثقيف للمؤسسة للنصف الثاني من عام 2020، والذي تم اعداده بناء على محاور استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية للأعوام 2019-2021، والتي سيتم التركيز فيها على اقامة عدد من المحاضرات والطاولات المستديرة والبرامج التدريبية عن بعد عبر وسائل التواصل المرئي والتي تتمحور حول جائحة فيروس كورونا وتأثيرها على عدد من حقوق الانسان الأساسية كالحق في الصحة والحق في العمل، إضافة إلى مدى تمتع العمالة الوافدة بحقوقهم، ومكافحة الاتجار في الأشخاص، وسيقدم تلك الفعاليات أعضاء مجلس المفوضين كل في مجال اختصاصه، كما سيتم فيها دعوة الجمهور والمهتمين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

لجنة الحقوق والحريات العامة
تعقد اجتماعها الافتراضي الرابع عشر عن بعد

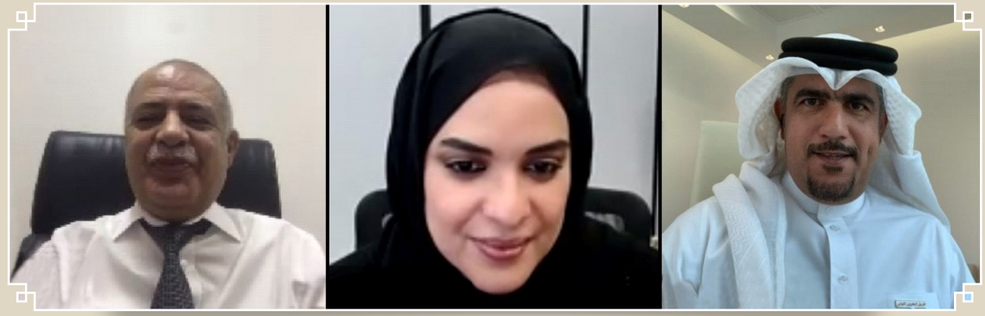

ترأس الدكتور حميد أحمد حسين الاجتماع الشهري للجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالإنابة عن رئيس اللجنة الآنسة ماريا خوري والذي عقد عن بعد عبر وسائل التواصل المرئي، بمشاركة عضوي اللجنة السيدة روضة سلمان العرادي والسيد عمار البناي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة عدد من الشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في شهري مايو ويونيو 2020، حيث تلقت المؤسسة ثلاث شكاوى تنوعت مضامينها بين الحق في العمل والحق في السلامة الجسدية والمعنوية، وقدمت 62 مساعدة قانونية، كما ورصدت ١٤ حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها 196 اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وناقشت اللجنة الحالات الجديدة التي تضمنها الكشف الدوري المتعلق بالحالات ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، إذ تقدّم للمؤسسة 119 محكومًا بعقوبات سالبة للحرية بطلب استبدال عقوباتهم بعقوبات وتدابير أخرى بديلة، حيث استفاد من تطبيق أحكام هذا القانون 54 محكوما من المتقدمين للمؤسسة بطلباتهم حتى الآن، وأكدت اللجنة إنها ستتواصل مع الجهات المعنية بهدف التنسيق معها بشأن الطلبات المتبقية، والتأكد من مدى استيفائها لشروط قانون العقوبات والتدابير البديلة.

وأكدت اللجنة أنه التزاما من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس الكورونا المستجد (كوفيد – 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الانسان، فانه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة **(NIHR Bahrain)**، أو عبر الموقع الإلكتروني **(www.nihr.org.bh)** أو عن طريق الخط الساخن المجاني **(80001144)**.

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق
تعقد اجتماعها الخامس عشر عن بعد

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الخامس عشر عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللظي.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض قراراتها وتوصياتها المتخذة سابقا وما اتخذ من إجراءات بشأنها، لا سيما تلك المتعلقة بمتابعة أوضاع المحكومين الأجانب المشمولين بالعفو الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظة الله ورعاه، حيث تم بحث كيفية إيجاد آليات مناسبة لتسهيل إجراءات عودتهم لبلدانهم، بالتعاون والتنسيق مع المعنيين في وزارة الداخلية وبقية الجهات ذات العلاقة.

وأقرت اللجنة خطط زياراتها الميدانية إلى عدد من مراكز الإصلاح والتأهيل، ودور الرعاية الصحية والاجتماعية بالتعاون مع باقي اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة، والتي تهدف إلى استمرار دور اللجنة الرقابي على تلك الأماكن، للتأكد من مدى تمتع الموجودين في تلك المراكز بكافة حقوقهم المختلفة، خصوصا في ظل الظروف الاستثنائية الحالية التي تشهدها البلاد.

كما بحثت اللجنة ما يمكن القيام به للتحقق من مدى توافر حقوق الإنسان في الأماكن المخصصة لسكن العمال الأجانب، وأهمية توعية أصحاب الأعمال لمراعاة توافر أهم معايير حقوق الإنسان في تلك المساكن، إلى جانب بحث الجهات المعنية لتفعيل دورها الرقابي والتعاون مع المؤسسة في رصد تلك المخالفات.

المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تشيد بدور وزارة الداخلية وهيئة تنظيم سوق العمل في مكافحة ظاهرة الإتجار بالأشخاص

#تصريحات

أكدت الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مواصلة مملكة البحرين تصدر تصنيف الفئة الأولى للدول الأكثر نجاحا في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وفق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية على مدى ثلاثة أعوام متتالية، يعكس نهج حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، حفظة الله ورعاه، للارتقاء بالمنظومة الحقوقية وتوفير كافة الحقوق الإنسانية للمواطن والمقيم على حد سواء، فضلا عن كونه يعد إنجازا في حد ذاته.

وأشادت رئيس المؤسسة بالجهود الكبيرة المبذولة من قبل كافة الجهات المعنية بالمملكة، بهذا المجال، وفي مقدمتها وزارة الداخلية وهيئة تنظيم سوق العمل من أجل مكافحة ظاهرة الإتجار بالأشخاص وحماية العمالة الوافدة في ذات الوقت، موضحة أن ظاهرة الإتجار بالأشخاص، تعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتُشكل تحديا قويا لكافة دول العالم.

وأضافت أنه لم يكن من السهل المحافظة على هذا التصنيف الدولي لثلاثة أعوام متتالية، لولا تكاتف كافة الجهود الوطنية وما تم اتخاذه من تدابير لضمان بقاء المملكة خالية من هذه الظاهرة.

وثمنت خوري، تعاون وزارة الداخلية وهيئة تنظيم سوق العمل وبشكل دائم مع كافة مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لمكافحة ظاهرة الإتجار بالأشخاص وتوعية المجتمع بمخاطرها من خلال الالتزام التام بالمعايير الدولية في هذا الشأن وكذلك إطلاق عدد من الحملات التوعوية وبعدة لغات، بما يعزز هذه الجهود.

تصريح رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لحماية فئة كبار السن

صرحت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مملكة البحرين اتخذت عددا من الإجراءات والقرارات التي تدعم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق فئة كبار السن بشكل خاص في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة.

وأشارت خوري إلى أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال موقعها الحقوقيّ، ومن منطلق مسؤوليّتها الرقابيّة واختصاصاتها المنوطة بها بموجب قانون إنشائها، اطلعت عن كثب على تلك القرارات والإجراءات، وعلى آلية تعامل الجهات المختصة تجاه فئة كبار السن لضمان حمايتهم من الإصابة بفيروس كورونا.

ونوهت رئيسة المؤسسة إلى أن بعض الإجراءات لم تخصص تحديدا لفئة كبار السن ولكنها تصب نحو ضمان سلامة هذه الفئة، حيث قامت مملكة البحرين على سبيل المثال لا الحصر بتوفير خدمة حجز مواعيد خدمات توصيل الأدوية من صيدليات المستشفيات الحكومية وهو الأمر الذي لا يستدعي الحضور الشخصي لتلك المستشفيات وعناء الانتظار في الصفوف منعا للمخالطة، وتأجيل الأقساط الإسكانية لمدة ستة أشهر وإيقاف تحصيل الإيجارات الشهرية من المستأجرين والمنتفعين من المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان لمدة ثلاثة أشهر، وتقليل مخالطة كبار السن في محلات الأغذية والتموين من خلال تخصيص أول ساعة من فتح محلات الأغذية والتموين لكبار السن والنساء الحوامل فقط، وتوصيل أدوية المرضى وكبار السن إلى منازلهم من خلال متطوعين يعملون تحت إشراف المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية ضمن حملة (فينا الخير)، كما تم التوسع في تطبيق العقوبات البديلة من خلال قيام الجهات المختصة بالتوسع في تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة بتوجيهات ملكية سامية ليشمل الفئات الأولى بالرعاية ومنهم فئة كبار السن، وتوفير خدمة حجز المواعيد المسبقة للخدمات المرورية من خلال استخدام التطبيق الخاص بالأجهزة الذكية لتفادي كثافة المراجعين في قاعات تقديم الخدمة، وتفعيل العمل من المنزل وإعطاء الأولوية لكبار السن والموظفين أصحاب الأمراض المزمنة والظروف الصحية الكامنة وللموظفات الحوامل والموظفات المستحقات لساعتي الرعاية، كما قامت الدولة بتأمين عودة المواطنين البحرينيين المتواجدين في الخارج والراغبين في العودة إلى مملكة البحرين مع إعطاء الأولوية لفئة كبار السن.

وأكدت خوري على أهمية الالتزام بالإجراءات والتدابير الاحترازية، وتنفيذ التعليمات والإرشادات الصحية الصادرة عن الجهات الرسمية، وذلك للحد من انتشار فيروس كورونا، داعية المواطنين والمقيمين إلى مزيد من الحيطة والتعاون من خلال المشاركة الفاعلة في الجهود الوطنية لمواجهة هذا الفيروس والتصدي له، مؤكدة في ذات الوقت على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بكامل طاقتها - رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بشكل عام ومملكة البحرين بشكل خاص - على متابعة ورصد مدى التزام الجهات المختصة في المملكة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة عبر الإنترنت حول تأثير فيروس كورونا على الاتجار بالأشخاص

شاركت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ندوة عبر الإنترنت نظمها مكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاتجار بالأشخاص والتي شارك فيها عدد من رؤساء وأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان حول العالم.

وناقشت الندوة تأثير الوباء الحالي على الاتجار بالأشخاص، وكيفية معالجة آثار الوباء على ضحايا الاتجار من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، فضلا عن المتطلبات الأساسية لتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص القائمة على حقوق الإنسان.

وخلال مداخلتها، اشارت خوري الى ان العمالة الوافدة والمهاجرة هي من أكثر الفئات عرضة لجريمة الإتجار بالأشخاص، وان مملكة البحرين تتصدى لهذه الظاهرة بكل حزم من خلال الجهات المعنية (هيئة تنظيم سوق العمل ووزارة الداخلية) ووضع الحلول والآليات المناسبة لمكافحة كافة أوجه الاتجار بالأشخاص.

كما نوهت خوري بالإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة التي تحول دون تفشي الفيروس بين فئة العمالة الوافدة وبما يحول دون وقوعهم ضحايا لهذه الجريمة، لتحفظ حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا، مشيرة في الوقت ذاته الى ان مملكة البحرين حققت للعام الثاني على التوالي الفئة الاولى بتقرير الخارجية الامريكية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

من جانب آخر، أشاد في وقت سابق مدير عام المنظمة الدولية للهجرة السيد انطونيو فيتورينو بجهود مملكة البحرين في تصحيح اوضاع 17000 من العمال الوافدين المخالفين، كأحد أفضل الممارسات الدولية للتعامل مع ازمة كورونا وتأثيرها على حركة العمالة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

10 سنوات
عقد من الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان

هاتف: 666 111 17 973+ فاكس 600 111 17 973+
ص ب. 10808, المنامة، مملكة البحرين www.nihr.org.bh info@nihr.org.bh

ISO 9001 BUREAU VERITAS Certification UKAS MANAGEMENT SYSTEMS